

كلمة العدد التاسع والعشرون

مقاربات علمية في القانون والمجتمع والتربية لفهم إشكالات الدولة والإنسان

بسم الله الرحمن الرحيم

يأتي العدد التاسع والعشرون من المجلد العاشر ليواصل مسار «مجلة القرار للبحوث العلمية المحكمة» في تقديم إنتاج علمي محكم ومتنوع، يجمع بين الدراسات القانونية والاجتماعية والتربوية، ويعكس في الوقت نفسه انفتاح البحث الأكاديمي على قضايا الدولة والمجتمع والإنسان، ضمن مقاربات تحليلية تستند إلى المنهج العلمي وتعالج إشكالات واقعية ذات صلة مباشرة بالتحويلات التشريعية والاجتماعية والتربوية المعاصرة.

في الحقل القانوني، يقدم الدكتور حسني سليمان دراسة معمقة حول العلاقة بين القانون الجزائي العادي والقانوني الجزائي العسكري في لبنان، من خلال مقاربة نقدية تسائل حدود التداخل والاختصاص بين النظامين. وتبرز أهمية هذا البحث في كونه يعالج واحدة من الإشكاليات الدقيقة في البنية القانونية اللبنانية، حيث يتقاطع القضاء العسكري مع القضاء العدلي في عدد من الجرائم والوقائع، ما يطرح إشكاليات تتصل بمبدأ القاضي الطبيعي وضمانات المحاكمة العادلة. ويعمل البحث على تفكيك هذه الإشكالية عبر تحليل الأسس القانونية التي تحكم كل من النظامين، ومدى إمكان تحقيق الانسجام بينهما دون المساس بحقوق الأفراد أو إخلال بمبدأ الشرعية الجزائية. كما يسلط الضوء على أهمية إعادة ضبط الحدود الفاصلة بين القضاءين بما يضمن وضوح الاختصاص ويعزز ثقة المتقاضين بالنظام القضائي ككل.

وفي السياق نفسه، يتناول الدكتور عبد الرحمن عيد موضوع دور القضاء الإداري في حماية الحقوق والحريات العامة في الدولة الحديثة، في دراسة تحليلية تنطلق من مبدأ سيادة القانون بوصفه حجر الأساس في بناء الدولة القانونية. وتكمن أهمية هذا البحث في إبراز الوظيفة الحمائية للقضاء الإداري، ليس فقط كجهة للفصل في المنازعات الإدارية، بل كضامن أساسي لشرعية العمل الإداري ومراقبة حدود السلطة التنفيذية. ويبين البحث أن تطور الدولة الحديثة أرتبط بتعاظم الحاجة إلى قضا إداري فعال قادر على تحقيق التوازن بين متطلبات

المرفق العام وحماية حقوق الأفراد، بما يعزز مفهوم الدولة الخاضعة للقانون لا المتعالية عليه. كما يناقش البحث الآليات القضائية التي تسهم في تكريس الحريات العامة، ويؤكد على أهمية تطور القضاء الإداري بما يتلاءم مع تعقيدات الإدارة الحديثة وتوسع سلطاتها.

أما في المجال الاجتماعي، فتأتي دراسة الدكتورة هيفاء منير جابر لتتناول موضوعاً بالغ الحساسية والأهمية، يتمثل في دور المراكز التأهيلية في تكوين أسر داعمة وشريكة في علاج إدمان أحد أفرادها على المخدرات. وتكمن أهمية هذه الدراسة في انتقالها من مقارنة الإدمان كحالة فردية إلى اعتباره ظاهرة اجتماعية مركبة تتداخل فيها الأسرة والبيئة والمؤسسات العلاجية. ويبرز البحث الدور المحوري للأسرة بوصفها خط الدفاع الأول في مواجهة الإدمان، إلى جانب المراكز التأهيلية التي لا يقتصر دورها على العلاج الطبي أو النفسي، بل يمتد إلى إعادة بناء العلاقات الأسرية وتعزيز قدرات الدعم والتكيف، كما يسلط الضوء على أهمية التكامل بين الجهدين الأسري والمؤسسي في تحقيق نتائج علاجية مستدامة، بما يسهم في الحد من الانتكاس وإعادة دمج المتعافين في المجتمع بصورة سليمة.

وفي الحقل التربوي، يقدم الدكتور نبيل علي الخطيب دراسة تحليلية حول البناء التربوي للإنسان بين الطاعة والعصيان في قصة آدم وإبليس، حيث يستند إلى النص القرآني بوصفه إطاراً مرجعياً لتحليل القيم التربوية والسلوكية. وتتمثل أهمية هذا البحث في قدرته على استنباط أبعاد تربوية عميقة من القصة القرآنية، تتعلق بطبيعة الاختيار الإنساني، وحدود الحرية، ومسؤولية الفعل. ويبيّن البحث أن ثنائية الطاعة والعصيان ليست مجرد سرد ديني، بل هي نموذج تربوي يعكس جدلية الامتثال ولتمرد في بناء الشخصية الإنسانية. كما يسلط الضوء على الدور التربوي للقيم في تشكيل السلوك، وكيف يمكن للمنظومة الأخلاقية أن تسهم في بناء إنسان متوازن قادر على إدراك عواقب أفعاله واتخاذ قراراته بوعي ومسؤولية.

وبذلك يعكس هذا العدد تنوعاً معرفياً لافتاً يجمع بين القانون والاجتماع والتربية، ويؤكد على أهمية التكامل بين هذه الحقول في فهم قضايا الإنسان المعاصر. كما يبرز الدور العلمي للمجلة في دعم البحث الأكاديمي الرصين، وتشجيع الدراسات التي تجمع بين العمق التحليلي والارتباط بالواقع، بما يسهم في تطوير المعرفة وتعزيز حضورها في معالجة الإشكاليات المجتمعية والتشريعية والتربوية.

والله ولي التوفيق،

رئيس التحرير

البروفيسور برهان الدين الخطيب